# المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها على العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر

# Social responsibility and its application to the relationship between the university and society in Algeria

**ذبيح عادل أستاذ محاضر قسم ب**

**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة adel.debbih@univ-msila.dz**

**تاريخ الاستلام: 2019/08/23 تاريخ القبول: 2020/01/28 تاريخ النشر: 2020/06/28**

**ملخص :**

تعني المسؤولية المجتمعية للجامعة ربط موارد و معارف الجامعة مع قطاعات المجتمع العامة والخاصة لإثراء البحث العلمي والأنشطة الإبداعية، وتعزيز المناهج الدراسية والتعليم وإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية المواطنين من خلال تعزيز القيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية ومعالجة القضايا المجتمعية الملحة، وذلك لتحقيق الصالح العام في المجتمع، وقد حملت الجامعة الجزائرية على عاتقها منذ إنشائها مهمة خدمة المجتمع من خلال ما تتوفر عليه من تخصصات وفروع تراعي حاجات ومتطلبات المجتمع ويتجسد ذلك في ما تقدمه من تكوين وما تفرزه من خريجين يساهمون في خدمة المجتمع وحل المشكلات التي تواجهه، كما شهدت مؤخرا في إطار إصلاح التعليم العالي محاولة تدعيم وتوثيق للعلاقة بين الجامعة والمجتمع أكثر فأكثر، من خلال تبني نظام ل م د،لمحاولة إعطاء مقروئية أكثر للشهادة الجامعية الجزائرية وتفعيل التكوين الجامعي وربطه أكثر بالمجتمع عن طريق مرونة عروض التكوين والانفتاح على الاحتياجات الحقيقية لسوق الشغل،إلا أنّه ورغم النية الحسنة والمسعى الايجابي لهذا الإصلاح، فسرعان ما بدأت تظهر بوادر فشله وقصوره في تحقيق أهدافه من خلال كثرة عروض التكوين وعدم انسجامها استمرار المشاكل السابقة الموجودة في النظام الكلاسيكي كأزمة التوظيف، هجرة الأدمغة،ضعف تأثير الجامعة في المجتمع ...، لذلك ينبغي مراجعة هذا الإصلاح والتفكير في حلول عملية وعاجلة لتوطيد وتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، لتسترد الجامعة مكانتها الريادية والقيادية في فواعل ومكونات المجتمع، وعليه تهدف هذه الورقة البحثية معرفة أوجه العلاقة ومظاهر تأثير الجامعة في المجتمع الجزائري، من خلال دراسة وتحليل مخرجات الجامعة ومدى تأثيرها الايجابي في تحسس مشاكل احتياجات المجتمع والمساهمة في حلها، وذلك باعتماد منهج وصفي تحليلي لمفهوم المسؤولية المجتمعية، وتطبيقاتها على علاقة الجامعة بالمجتمع، من خلال تحليل آليات التأثير وبيان ما يعتورها من نقائص ومحاولة تقديم الحلول لإصلاحها.

**المؤلف المراسل: ذبيح عادل/ الايميل المرسل adel.debbih@univ-msila.dz**

**الكلمات المفتاحية**: المسؤولية المجتمعية- الجامعة- المجتمع-الجزائر- نظام ل م د .

**Abstract:**

University Social Responsibility means linking university resources and knowledge with the public and private sectors of the society to enrich scientific research and creative activities. Through strengthening curricula, education, prepare faculty members and develop citizens by promoting democratic values and social responsibility and addressing pressing societal issues, in order to achieve the public interest in society. Since its inception, the Algerian University has assumed the task of serving the community through its specializations and branches that take into account the needs and requirements of the society, and this is reflected in its training and the graduates it contributes to the service of society. As a result of the adoption of the MD system,In an attempt to give more readability to the Algerian university certificate and activate university training and link it more to society through flexibility of training offers and openness to the real needs of the labor market, however, despite the goodwill and positive endeavor to this reform, signs of his failure and shortcomings in achieving his goals quickly began to appear through the many training offers And its inconsistency is the continuation of the previous problems existing in the classical system such as the employment crisis, brain drain, weak university influence in society ... Therefore, this reform should be reviewed and thought about practical and urgent solutions to consolidate and document the relationship between the university and society, for The university regains its leadership and leadership position in the actors and components of societyIn this research aims to know the relationship and the influence of the university in the Algerian society. The latter is achieved Through adopting Descriptive, analyzed curriculum of the concept of social responsibility, and its applications to the relationship of the university with the society, through the analysis of mechanisms of influence and indicate deficiencies and trying to provide solutions to reform.

**Keywords**: social responsibility- university-society- Algeria- LMD system.

**Résumé:**

La Responsabilité sociale des universités signifie lier les ressources et les connaissances des universités aux secteurs public et privé de la société pour enrichir la recherche scientifique et les activités créatives , Depuis ses débuts, l'Université algérienne a pour mission de servir la communauté par le biais de ses spécialité et de ses branches qui tiennent compte des besoins et des exigences de la société, À la suite de l'adoption du système LMD, Dans une tentative de donner plus de lisibilité au certificat universitaire algérien et d'activer la formation universitaire et de la relier davantage à la société par la flexibilité des offres de formation et l'ouverture aux besoins réels du marché du travail, cependant, malgré la bonne volonté et l'effort positif de cette réforme, des signes de son échec à atteindre ses objectifs ont rapidement commencé à apparaître à travers les nombreuses offres de formation, Et son incohérence est la continuation des problèmes antérieurs existant dans le système classique tels que la crise de l'emploi, la fuite des cerveaux, la faible influence universitaire dans la société ... Par conséquent, cette réforme devrait être revue et réfléchie à des solutions pratiques et urgentes pour consolider et documenter la relation entre l'université et la société, L'université retrouve son leadership et sa position de leader dans les acteurs et les composantes de la société, le présent document de recherche vise à connaître les aspects de la relation et les Figures de l'influence de l'université dans la société algérienne en adoptant un programme d'études , Analyse descriptive du concept de responsabilité sociale et de ses applications dans les relations de l'université avec la société, à travers l'analyse des mécanismes d'influence, en indiquant les lacunes et en essayant de trouver des solutions aux réformes.

**Mots-clés**: responsabilité sociale- université- société- Algérie- système LMD.

**مقدمة**

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالنسيج الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قياداته الإدارية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها ورؤيتها التي تتولى تحقيقها، فالجامعة في بداية نشأتها تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث، وهكذا لكل نوع من المجتمعات احتياجات تسعى الجامعة للتكيف معها(**عبد الرحمن العيسوي،د.ت.ن،ص10**)،فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة، تقوم على التأثر والتأثير المتبادل،وهي كمؤسسة تعليمية تقع في قمة هرم النظام التعليمي في المجتمع، لا تعيش بمعزل عن بقية الأنظمة والأنساق المجتمعية الأخرى، وإنما هي في تفاعل معها، وفي كل المجتمعات يتوقع من الجامعة أن تقوم بدور الريادة في المجتمع(**شمسان بن عبد الله المناعي، 2013، د ص**)، وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمى لديهم أيضا الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدّي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع (**مجدي عزيز إبراهيم، 2002، ص ص 76،77**).

كما أنّ التعليم الجامعي يعد مكسبا كبيرا للمجتمع،فهو يحرك عملية التنمية، لأنّ المؤسسة الجامعية تعدمن أرفع المؤسسات التي يقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية،إضافة إلى أنّها تشكّل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناع القرار بالخبرات والمهارات،وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي، وهذا في إطار ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية للجامعة (**عايدة بكير، 2011،ص 05**).

ولم تشذ الجامعة الجزائرية عن القاعدة، فقد حملت على عاتقها منذ إنشائها مهمة خدمة المجتمع من خلال ما تتوفر عليه من تخصصات وفروع تراعي حاجات ومتطلبات المجتمع، ويتجسد ذلك في ما تقدمه من تكوين وما تفرزه من خريجين يساهمون في خدمة المجتمع وحل المشكلات التي تواجهه، كما شهدت مؤخرا في إطار إصلاح التعليم العالي محاولة تدعيم وتوثيق للعلاقة بين الجامعة والمجتمع أكثر فأكثر، من خلال تبني نظام ل م د، وعليه **تهدف** هذه الورقة البحثية لتحقيق الغايات التالية:

*- التعرف على مفهوم المسؤولية المجتمعية (تعريفها، مؤشراتها، نماذج معاصرة لتطبيقها)،

*- بيان تطبيقات ومواطن تأثير الجامعة الجزائرية في المجتمع من خلال مقاربة المسؤولية المجتمعية.

ولتحقيق هذه الأهداف نتبّع المنهج الوصفي التحليلي، باعتماد منهج وصفي تحليلي لمفهوم المسؤولية المجتمعية، وتطبيقاتها على علاقة الجامعة بالمجتمع، من خلال تحليل آليات التأثير وبيان ما يعتورها من نقائص ومحاولة تقديم الحلول لإصلاحها.

وبناء على ما سبق نطرح التساؤل حول: **مفهوم المسؤولية المجتمعية كقالب يؤطّر العلاقة بين الجامعة والمجتمع وتطبيقاتها في الجزائر ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل نتبع الخطة التالية:

**المبحث الأول: المسؤولية المجتمعية للجامعة : مقاربة مفاهيمية**

**المطلب الأول: تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعة ومجالاتها**

**المطلب الثاني: مؤشرات المشاركة المجتمعية للجامعة**

**المطلب الثالث: نماذج معاصرة للشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع**

**المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية ومقاربة التأثير في المجتمع**

**المطلب الأول: إصلاحالتعليمالعاليفيالجزائر: نظام ل م د وإشكالية التأقلم مع البيئة الجزائرية**

**المطلب الثاني: عوائق وصعوبات نجاع المسعى التكاملي بين الجامعة والمجتمع**

**المطلب الثالث: آليات الربط والتفاعل بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل**

وفيما يلي تحليل عناصر الخطة:

**المبحث الأول: المسؤولية المجتمعية للجامعة: مقاربة مفاهيمية**

باعتبار الجامعة أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والأكثر ارتباطا وتأثيرا في المجتمع، ينبغي عليها أن تساهم بما تقدمه من تكوين وخريجين وبحوث أن تساهم في خدمة المجتمع وحل مشكلاته، وأن تكون مركز إشعاع تدور حوله كافة مؤسسات المجتمع، لذلك يتعيّن التعرّف على مدلول المسؤولية المجتمعية للجامعة ومؤشراتها ومجالاتها، ثم إيراد أبرز النماذج في العالم لهذا المفهوم.

**المطلب الأول: تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعة ومجالاتها**

**الفرع الأول: تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعة** : يجدر التطرق إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية أو المجتمعية بوجه عام، ثم يتم ربطها بالجامعة:

أ- المسؤولية الاجتماعية : هي نظرية أخلاقية، حيث أن أي كيان، سواء أكان منظمة أو فرد يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل، فالمسؤولية الاجتماعية هي أمر يجب على كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد و النظام البيئي (النظام الإيكولوجي)، كما أنّها أمر لا يختص فقط بمنظمات الأعمال، بل هي شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة، هذه المسؤولية يمكن أن تكون سلبية عبر الامتناع عن الانخراط في أفعال ضارة أو إيجابية، من خلال القيام بأفعال تحقق أهداف

**المجتمع بشكل مباشر(الموسوعة الالكترونية الحرة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الدخول للموقع: 2019/04/30 الساعة 11:28).**

ب- "هي التزام المنظمة بتعظيم أثرها الإيجابي، والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع[6] **(Pride, M. W. & Ferrell. C.O., 1997).**

ج- كما تعرّف المسؤولية المجتمعية بأنّها:" نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، والذي يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والاقتصادي والبيئي والثقافي وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطور إنساني مستدام للبشرية ، وهي استراتيجية تسعى من خلالها الجامعات القيام بدورها الفاعل في تحملها لمسؤولياتها المجتمعية من خلال برامجها الخدمية والأكاديمية ، ووحداتها وأساتذتها وطلبتها بما يلبّي احتياجات المجتمع ويحقق رفاهيته"**(يعقوب عادل نصر الدين، ديسمبر 2012)**.

د- تعرّف المسؤولية المجتمعية للجامعات:" باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من : (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين ) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية". **(محمد أحمد شاهين،2011)**

هـ- كما عرّفت أيضا بأنّها:"ربط موارد ومعارف الجامعة بقطاعات المجتمع العامة والخاصة لإثراء البحث العلمي والأنشطة الإبداعية، وتعزيز المناهج الدراسية والتعليم وإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية المواطنين من خلال تعزيز القيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية ومعالجة القضايا المجتمعية ،وذلك لتحقيق الصالح العام في المجتمع". **(مهنا بن عبد الله الدلامي، صلاح سامي جاد، 2017)**

**الفرع الثاني: مجالات وتطبيقات المشاركة المجتمعية للجامعة**: يمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، نوجزها فيما يلي:

أ- آثار تعليمية تربوية: بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة، وذلك من خلال:

-*تطوير طرائق التدريس الفاعلة والمرتبة والقادرة على تخطي الحواجز والمعوقات للمتعلمين، والتي تسهم في تنمية القدرات والاستعدادات للخريجين وأفراد المجتمع.

-*تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

-*شراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطوير البرامج الأكاديمية والمهارات والمعارف التي تتضمنها هذه البرامج ومجالات البحوث العلمية لتلبي احتياجات المجتمع **وأولياته(محمد أحمد شاهين، مرجع سابق، ص 07).**

-*عقد اتفاقات تعاون مهني وعلمي مع هيئات ومؤسسات المجتمع في مجالات الخدمة العامة، والتعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، والتدريب والبحث العلمي، وخدمة البيئة.

ب- آثار معرفية: بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية من خلال:

-*قيادة حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة والثقافة الإيجابية بأهمية الحواسيب والتكنولوجيا، ووسائل الاتصالات الحديثة، و أثر ذلك في تنمية المجتمع ، وتعزيز قدراته في هذا المجال.

ج- آثار تنظيمية وبيئية: بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة من خلال:

-*اعتبار التميز في خدمة المجتمع عنصرًا من عناصر التميّز للجامعة، شأنه شأن التميّز الأكاديمي و بناء جسور ثقة مع سوق العمل ومكوناته، من خلال التعرّف على احتياجاته والاستفادة من رؤيته وتطلعاته في مجال البرامج الأكاديمية ومجالات البحوث العلمية والمهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الخرّيج لتؤهّله لدخول سوق العمل بكفاءة واقتدار**(محمد أحمد شاهين، مرجع سابق، ص 07)**

د- آثار مجتمعية: بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير، ومن خلال دور الجامعات في التنمية الريفية والقضاء على الأمية والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ككل، وفي المناطق الريفية والمحرومة بشكل خاص.

هـ- الصحة العامة: وتشمل: المحافظة على نظافة البيئة، والقضاء على التلوث، والإقلال من الإضرار بالطبيعة والإسهام في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه وبالطرق المختلفة **(يعقوب عادل نصر الدين، سناء علي شقوارة، محمد محمود الحيلة، مرجع سابق ص 13)** .

و- الموروث الثقافي: يتمثّل في الآتي: قيام الجامعة بنشر الثقافة بمختلف أنواعها للرّاغبين فيها والمحتاجين إليها من أبناء المجتمع، بغضّ النّظر عن أعمالهم وأعمارهم، وبالتّالي تمكّنهم من حل مشكلاتهم والتكيّف مع مجتمعهم، وتزيد من مقدرتهم على إحداث التنمية المنشودة، كما تقدّم لطلبتها برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافي، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.

ز- أنشطة المراكز التعليمية والبحثية والاستشارية للجامعة، ومنها:

-*تقديم الاستشارات: وهي نشاطات أو خدمات اعتيادية يقدمها أعضاء هيئة التدريس، كل في مجال اختصاصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والخاصّة، وكذلك لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.

ح- إجراء البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية: ويتمثّل ذلك في إعداد البحوث التطبيقية التي تقوم على تطبيق نتائج البحوث الأساسية واستثمارها وتطويعها بهدف خدمة الإنسان ورفاهيته وحل مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية

ط- تفعيل مراكز تعليم اللغات بالجامعات : بتقديم الخدمات التعليمية سواء للطلبة أو للموظفين أو للراغبين فيه.

ي- استدامة التعليم : يلقى مفهوم استدامة التعليم قبولا واسعاً في أغلب دول العالم وثقافاته المتعددة، بوصفه من المجالات المهمّة بالنسبة للمجتمع، نظراً لما يمكن أن يقوم به في حل كثير من

القضايا والمشكلات، ولمّا كان تقدّم أي مجتمع رهنا بما يحصل عليه أفراده من تعليم، فإنّ الاهتمام باستدامة التعليم، وتوفير فرص الاستفادة من برامجه أمام جميع أفراد المجتمع يعد شرطا أساسيا من شروط بقاء المجتمعات واستمرارها، والحفاظ على تقدمها الاجتماعي والاقتصادي(**يعقوب عادل نصر الدين، سناء علي شقوارة، محمد محمود الحيلة، مرجع سابق ص 13).**

**المطلب الثاني: مؤشرات المشاركة المجتمعية للجامعة**

إنّ توجّه الجامعات نحو التواصل مع المجتمع دليل على الدّور المؤثّر لها ،وأنّها لا تعمل بمعزل عن أفراد المجتمع،بل تسعى للانخراط بين فئاته من خلال المشاركات الاجتماعية والبحوث التي لها الأثر المباشر عليه،كما أصبحت وظيفة الجامعة في المشاركة المجتمعية ليس الانتظار لطلب الخدمة،بل أنّ الجامعة يتعيّن عليها بكفاءاتها وقدراتها الموجودة فيها أن تخرج بنفسها إلى تقديم الخدمة لأبناء المجتمع، وقد أجمع الخبراء على ستة عشر مؤشراً لهذا البعد الثالث للوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي، نجملها فيما يلي(**وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2014، ص 31**):

*-المشاركة الاجتماعية متضمنة في رسالة المؤسسة التعليمية،

*-المشاركة الاجتماعية متضمنة في السياسة العامة للمؤسسة التعليمية أو إستراتيجيتها،

*-وجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية للمشاركة الاجتماعية،

*-تخصيص جزء من الميزانية للمشاركة الاجتماعية،

*-عدد الأكاديميين المنخرطين في مجالسا إستشارية تطوعية،

*-عدد الفعاليات المتاحة للمجتمع،

*-عدد المبادرات البحثية ذات الأثر المباشر على المجتمع،

*-عدد الموظفين والطلاب المتفرغين لتقديم الخدمات والمرافق للمجتمع وتكلفتهم،

*-عدد أفراد المجتمع الذين يحضرون إلى مرافق المؤسسة التعليمية أو يستخدموها،

*-عدد المشاريع المتعلقة بالتواصل التعليمي،

*-عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب المشتركين في أنشطة التواصل التعليمي،

*-النسبة من ميزانية المؤسسة التعليمية المخصصة للتواصل التعليمي،

*-عدد أفراد المجتمع المشتركين في أنشطة التواصل التعليمي(**وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2014، ص 32).**

*-عدد الأنشطة التي تستهدف تحديداً الفئات المحرومة من الطلاب و المجتمع،

*-عدد ممثلي المجتمع في مجالس المؤسسة التعليمية أو لجانها،

*- قيمة المنح والتبرعات والعقود المتأتّية من الشراكات.

**المطلب الثالث: نماذج معاصرة للشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع**

هناك الكثير من الجامعات في العالم تقوم بتجسيد دور الوظيفة الثالثة (المسؤولية والمشاركة المجتمعية في خدمة المجتمع)،نورد منها على سبيل المثال لا الحصر،مايأتي:

أ- **في فرنسا:**قامت الجامعات والمراكز البحثية بإنشاء شركة علمية مشتركة في ما بينها تسمى(SATT)تكون حلقة وصل بين الجامعات و المعامل البحثية والعالم الاجتماعي والاقتصادي، ومهم تها تقوم على تحويل الاكتشافات إلى تطبيقات ملموسة ،وتلبية احتياجات الشركات بما يسهم في إفادة المجتمع ونشاطها يُترجم بتسجيل براءات الاختراع وتحويل تقنيات الجامعة والمعامل إلى فرص تجارية، حيث قامت بعض الجامعات الفرنسية مثل جامعة نانت فيغر بفرنسا بتطبيق برامج تربوية ثقافية تحمل اسم مقاهي المواطنين(**cafés des citoyens**)تهدف إلى توعية المجتمع ومشاركته في مناقشة مواضيع متنوعة، وتقام هذه البرامج في وسط المدينة ،ويديرها مجموعة من أساتذة الجامعة من تخصصات مختلفة مع مجموعة من أفراد المجتمع الراغبين في مناقشة مواضيع تخص البيئة،والصحة،والتعليم ...

ب- **في الولايات المتحدة الأمريكية** نجد معهد ماسات شوستس الشهير ب(**MIT**)،يقوم بربط التعليم ببناء المعرفة المتزايد ممّا يسهم في خدمة المجتمع، حيث نجح المعهد في كثير من الإنجازات منها :اختراع العملية الحديثة في حفظ الأطعمة والمأكولات ،وتطوير أنظمة التوجيه الملاحية،وتطوير الأطراف الصناعية والتصوير الضوئي السريع.**(مهنا بن عبد الله الدلامي، صلاح سامي جاد، مرجع سابق، ص37).**

د- **في جمهورية الصين الشعبية** قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل وتقدّم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بمدارس الآباء **(مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1987، ص ص66،65).**

هـ- **في اليابان:** تقدم الكليات المتوسطة (**junior colleges**)حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، وهذه البرامج تتمثّل في تعليم الأفراد، حفظ الطعام ، التربية في رياض الأطفال والتصوير[)أدوارد، **بو شامب،1985،ص ص 50،49).**

و- تقوم **الجامعات الروسية** بتقديم خدماتها للمجتمع الخارجي واعتبارها عمل تطوعي، وتشمل هذه الخدمات ما يلي : الفصول المسائية وتنظيم مقررات مهنية للعامة تتضمن مهارات القيادة ، مهارات الاتصال، مهارات الخطاب العام، كذلك يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات على إيجاد علاقة طيبة مع الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية والمؤسسات الصناعية.**(طارق عبد الرؤوف محمد عامر،2007،ص 16)**، ولقد

عملت بعض الدول على إنشاء كليات خاصة تعنى بخدمة المجتمع تسمى بكليات المجتمع كما في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الكليات المتوسطة كما في اليابان وتشكل تلك الكليات قوة رئيسة في خدمة المجتمع.

ز- في مصر ينص قانون تنظيم الجامعات على هدف خدمة المجتمع، ويحدد وظيفة الجامعة بأنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، وبذلك استحدثت الجامعات وظيفة نائب رئيس الجامعة لشؤون البيئة وخدمة المجتمع، وكذلك وكيل الكلية لنفس الغرض يدل على مدى أهمية تحقيق هدف خدمة المجتمع على مستوى الجامعات المصرية(طارق عبد الرؤوف محمد عامر، 2007، ص 16)

هذا فيما الإطار النظري للمسؤولية المجتمعية وعلاقتها بدور الجامعة بوجه عام، واستكمالا للموضوع نتناول في المبحث الثاني تطبيقات هذه العلاقة في البيئة الجزائرية.

**المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية ومقاربة التأثير في المجتمع**

كغيرها من مؤسسات التعليم العالي، كان لابدّ على الجامعة أن تؤثر في المجتمع، وبتبني نظام ل م د في الجزائر كان من أهم أسباب تبنيه أهدافه ربط التكوينات الجامعية بمتطلبات واحتياجات المجتمع والمؤسسة وسوق الشغل، إلاّ أنّ هذا المسعى التكاملي بين الجامعة الجزائرية والمجتمع يواجه عدّة عراقيل وصعوبات تحول دون نجاحه وفعاليته.

**المطلب الأول: إصلاحالتعليمالعاليفيالجزائر: نظام ل م د وإشكالية التأقلم مع البيئة الجزائرية**

لقدشهد العالم العديد من التطورات والمستجدات الجديدة التي تفرض على التعليم العالي في كل مجتمع أو دولة أنيطوّر نفسه ،خاصّة وأنّ التقدّم الحضاري في المجتمع المعاصر في المؤسسات وغيرها تنعكس على القطاعات الأخرى،إذ لمتعد هنا كمؤسسة يمكن أن تنغلق على نفسها أوت نعزل عن مجريات الحياة،إلاّوكان مصيرها التخلّف والفناء ،ضف إلى ذلك تنامي أساليب المعرفة العلمية وتضاعفها وتعدد مجالاتها وتفرع تخصصاتها وتعقدها نتيجة الرابط الذي جمعها،هذا ما أدى إلى انقسام العالم إلى مجتمعات غنية بالمعلومات وأخرى فقيرة وأضحت المعلوماتية من أهم فروع المعرفة التي تسعى جميع دول عالم للحصول عليها( **أيمن يوسف،2008/2007،ص 54).** وعليه فقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية معظم العوائق التي تعاني منها الجامعة ،والحلول والواجبات التي يجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط لها،وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهها المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002 ،فقد حدّدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2013/2004 من محاورها تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي ذو ثلاثة أطوار تكوينية:(ليسانس،ما ستر،دكتوراه)، وهو ما يعرف بنظام (**ل م د**)مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة

بتأهيل مختلف البرامج التعليمية ،مع تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي ،ويرمي هذا الإصلاح إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:

*- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي،

*- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الساسي و اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة مابين الجامعة وعالم الشغل**(أيمن يوسف،المرجع السابق،ص 56).**

*-تطوير آليات التكيّف المستمر مع تطورات المهن،

*- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية ،لا سيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها،

*- التفتح أكثر على التطور العالمية،خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا،

*- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنوعها،

*- إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة و التشاور،

*- إنشاء الفضاءات الجامعية الإقليمية والدولية(فضاء مغاربي -أ ورو متوسطي...)،

*- تسهيل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثمة تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ النظام الجديد ل م د نظام عالمي معتمد في كبريات الجامعات الأمريكية والبريطانية والأوربية، وشهد نجاحا في هذه الدول، بالنظر إلى تواؤم مخرجات الجامعة والتكوين الذي تقدمه مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، هذا الأمر غير متوفر في البيئة الجزائرية التي تعاني من شرخ عميق بين الجامعة وسوق الشغل، حيث نلاحظ كثرة الخريجين وكثرة التخصصات والفروع في كل جامعة، هذا الأمر أدّى إلى أزمات اجتماعية واقتصادية كالبطالة في أوساط حملة الشهادات الجامعية، هجرة الأدمغة، ضعف مقروئية ومصداقية الشهادة الجامعية داخليا وخارجيا، ضعف المنتوج الجامعي أو الخريج الذي يحتاج إلى تكوين أو رسكلة حتى يمكنه مباشرة عمله بعد التخرج .

**المطلب الثاني: عوائق وصعوبات نجاع المسعى التكاملي بين الجامعة والمجتمع**

على الرغم من أهمية التكامل بين الجامعة والمجتمع، وما ينتج عنه من تنمية متنوعة ورفاه اقتصادي واجتماعي، إلا أنّ هذه العلاقة تعتورها عدة عراقيل وصعوبات تحول دون تحقيق أهدافها.

**الفرع الأول: عوائق متعلقة بالجامعة : تتمثل فيما يلي:**

*- ضعف التكفل بالعنصر البشري في الجامعة (الأستاذ الباحث)،

*- العشوائية وضعف النظرة الاستشرافية والتقديرية لنشاط التعليم العالي والبحث العلمي،

*- جمود وتعقيد القوانين والتنظيمات المتعلقة بتسيير وتنظيم مخابر وفرق البحث،

*- الاهتمام بالبحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية والتجريبية،

*- مشاكل نقص التمويل وضعفه بالنسبة للجامعة والبحث العلمي،

*- تراجع وتدهور مستوى التعليم الجامعي(**زينب دهيمي،2012 ،ص 08 ومايليها**).

*- ضعف التأطير البيداغوجي للطلبة نتيجة ارتفاع عدد الطلبة مقارنة بعدد الأساتذة،

*- ظاهرة هجرة الأدمغة والطاقات البحثية المميزة من فئتي الأساتذة والطلبة وأثرها السلبي على جودة الأداء التدريسي والبحثي للجامعة الجزائرية(**عبد الله كبار،سبتمبر 2014 ،ص 308**).

**الفرع الثاني: عوائق متعلقة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي للجامعة**

*- ضعف النسيج الصناعي والاقتصادي القادر على امتصاص العدد الكبير للخريجين سنويا،

*- نقص التنسيق والتناسب بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق الشغل، فالجامعة تنتج خريجين وشهادات جامعية، وليس بالضرورة عاملين وموظفين جاهزين لخدمة المجتمع والمؤسسات العمومية أو الخاصة.

**المبحث الثالث: آليات الربط والتفاعل بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل**

إنّ العلاقة بين الجامعة والمؤسسة وسوق الشغل عموما تمثّل محورا رئيسا من محاور إصلاح التعليم العالي بهدف تحقيق المواءمة بين مضامين التكوين ومتطلبات سوق العمل ومن ثمة الاستجابة بفعالية لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وعلى الرغم من الجهود المبذولة على هذا الصعيد، إلا أنّ بعض أشكال التردد والفتور مازالت تطبع طرفي هذه العلاقة وتحول دون تحوّلها إلى علاقة أعمال لتبادل المنافع(**كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر في الندوة الوطنية للجامعات بتاريخ: 29 جويلية 2017**).

إنّ مؤسسة التعليم العالي يجب أن تعي أنها معنية بصفة كلية بالتنمية الاقتصادية في محيطها الإقليمي والوطني ومن ثمة، فإنه يتعيّن عليها أن تكيّف عروض التكوين التي تضمنها مع احتياجات هذا المحيط، وأن تسهر باستمرار على إدماج هذه المقاربة ضمن استراتيجية تنمية الجامعة وتطويرها، مع ما يتطلبه ذلك من إعداد النصوص التنظيمية وإقامة الهياكل البينية وضبط مدوّنة المهن المطلوبة وترقية وظيفة الاتصال والإعلام الجامعي ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إبرام اتفاقيات التعاون وإقامة شراكات دائمة مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا على خارطة طريق تتضمن الإسهامات المنتظرة في مجال التكوين الأولي والتكوين المتواصل والتكوين التناوبي كما تتضمن النشاطات ذات الصلة بأعمال البحث التطويري وتقديم الخدمات والاستشارة والخبرة وإنشاء المؤسسات وتثمين نتائج البحث والتحويل التكنولوجي.

**المطلب الأول: التدابير والآليات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لمحاولة الربط بين التكوين الجامعي ومخرجات الجامعة مع متطلبات سوق الشغل:** نجملها فيما يلي:

أولا- التكوين حسب الطلب: استطاعت جامعة التكوين المتواصل أن تواكب الواقع الاقتصادي والاحتياجات الحقيقية للكفاءات في مختلف القطاعات من خلال تطوير وتوفير تكوينات حسب الطلب للمؤسسات العمومية والخاصة، حيث قدمت الجامعة تكوينات متخصّصة لأكثر من 20 قطاع وزاري لحد الساعة على غرار تكوين 78000 أستاذ لوزارة التربية الوطنية في إطار المخطط (2005-2015)، و64000 أستاذ في إطار الترقية، و3000 موظف لوزارة العدل، إضافة إلى تكوينات تأهيلية (مثل برنامج تكوين 1571 رئيس بلدية)**(جامعة التكوين المتواصل في الجزائر تاريخ الدخول: 2020/01/08 على الساعة: 11:25)**، كما تضمن جامعة التكوين المتواصل بناء على اتفاقية عمل مع مصالح الوظيفة العمومية تكوين الأعوان الإداريين التابعين للوظيفة العمومية، في إطار تكوين مفتوح وعن بعد استفاد منها أكثر من 8841 موظف الى جانب تكوينات عديدة لصالح مؤسسات القطاع الاقتصادي حول المناجمنت والذكاء الاقتصادي، ويتمثّل التكوين حسب الطلب الذي تقدمه جامعة التكوين المتواصل في الأنواع التالية:

1 -تكوين لتحسين المستوى : يهدف إلى تحسين مستوى كل المستخدمين والإطارات كل في ميدان تخصصه لتحديث مؤهلاته وقدراته المهنية.

2 -تكوين لتجديد المعارف : يتم أساسا بتقديم محاضرات من قبل أساتذة أخصائيين في مجلات محددة عبر تنظيم أيام دراسية، ندوات أو ملتقيات موجهة أساسا إلى فئة معينة من المستخدمين،

3 -التكوين فيما بعد التدرج المتخصص : يتمثّل في تكوين متخصص طويل المدى يجمع بين الجانب النظري (المحاضرات) والجانب التطبيقي (أعمال موجهة) وينتهي بتحضير مذكرة التخرج، وفي الأخير يتحصل المتربص في نهاية التكوين على شهادة ما بعد التدرج المتخصص، وتقوم جامعة التكوين المتواصل بتنظيم هذه العمليات التكوينية تحت الطلب وأحيانا بإشراك المؤسسات في تحضير البرامج وتحديد نظم التدريس نزولا عند رغبة الزبون دونما التدخل في صلاحيات الأستاذ والخروج عن الإطار البيداغوجي[27] .(**المرجع نفسه**).

ثانيا- دور المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اثراء وتفعيل البحث العلمي ومخرجاته: اهتمت الدولة الجزائرية بالبحث العلمي ومخرجاته بتدعيم علاقته بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، وتأكّد ذلك بإصدار القانون التوجيهي رقم 98-11 مرفق ببرنامج خماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يغطي الفترة الممتدة من 1998-2002 **(قانون رقم 98-11)**، وقد حدّد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف برامج هذه الفترة، ولقد تم تعزيز هذا المسعى بالقانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**(قانون رقم 99-05)** وكذا المرسوم التنفيذي 244- 99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدّد لقواعد إنشاء المخابر البحثية

وتنظيمها وسيرها، باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي، وكتدعيم لأحكام القانون رقم 98-11 القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكيّفاً مع مختلف التطورات المستجدة بعده، صدر قانون 08-05 المكمل والمتمم للقانون التوجيهي والمؤرخ في الفترة الخماسية الممتدة من 2008–2012 ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية**(لامية حروش ،محمد طوالبية، جانفي 2018،ص ص 36،37).**

ولتحقيق تلك الأهداف شدّد هذا القانون على ضرورة القيام بعدد من الإجراءات الجديدة والتي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر ومنها الاهتمام بالموارد البشرية في مجال البحث العلمي مع توفير الوسائل المادية والتنظيمية المساعدة على ذلك، ومنها رفع ميزانية البحث العلمي نحو ثلاثة أضعاف ووضع استراتيجية للتعاون في مجال البحث العلمي بناء منظومة وطنية للبحث متجانسة وفعالة مهمة تستدعي جهود متواصلة، وفي هذا الصدد جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث العلمي وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملائمة وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها الرافع الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، إذ جاء القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي يرمي إلى ما يلي **(قانونرقم 15- 21 )**:

-ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي،

-تدعيم القواعد العامة والتكنولوجية للبلاد،

-فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه،

-دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها،

-تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطويرها،

-ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث،

-دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

-تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وفي هذا الاطار تكلّف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي، بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات، كما هي محدّدة في القانون رقم 98-11المؤرخ في 22 غشت سنة 1998 المعدل

والمتمم، وبهذه الصفة تكلّف بتنفيذ مجموع أحكام القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت سنة1998، المعدل والمتمم والمتعلقة بالبرمجة والتقييم والتنظيم المؤسساتي وتطوير الموارد البشرية والبحث الجامعي والتطوير التكنولوجي والهندسة والبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإعلام العلمي والتقني والتعاون العلمي وتثمين نتائج البحث والهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي(**المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،تاريخ الدخول: 2020/01/08 على الساعة: 14:33**).

حيث حدّد البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المكرّس بموجب القانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 في المادة العاشرة منه البرامج الوطنية للبحث الأربع وثلاثون (34) وعليه، فقد عكفت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي منذ شهر جانفي من سنة 2009 على تعبئة الخبراء قصد تطوير المضامين التي ستكون موضوع فتح مناقصات، حيث تمّ تنظيم ما لا يقل عن 15 تجمعًا جهويًا (وهران، بجاية، عنابة، بسكرة، الجزائر) ووطنيًا تضم باحثين جزائريين مقيمين في الخارج وكذا ممثلين لمختلف الوزارات بغية تسطير مجالات ومحاور ومواضيع البحث وكذا الإجراءات الخاصة بانتقاء مشاريع البحث (تحديد الأولويات بالنسبة للبرامج الوطنية للبحث الخطاطات، شبكات التقييم، السيرة الذاتية للخبراء، الشروط الخاصة بالطعون).

وقد تمّ استلام 5200 مقترح مشروع بعد المناقصة التي أعلن عنها في شهر مايو سنة 2010 وبعد دراسة معايير القبول الإداري، تمّ اختيار 4093 مشروع منحت للمؤسسات المسيرة من أجل عملية التقييم العلمي، والتي تمّ من خلالها انتقاء بصفة نهائية 2842 مشروع بعد دراسة الطعون المستكملة في شهر سبتمبر سنة 2011، ثم بدأت عملية التقييم النهائي في شهر أكتوبر سنة 2013 وستستمر إلى غاية شهر ديسمبر مع التكفل بالطعون الخاصة بالمشاريع التي تمّ تقييمها سلبًا. وقد قرّر الخبراء بعد التقييم السلبي المزدوج تعليق 235 مشروع من بين 2732 تمّ تجديدها شهر جوان سنة 2013. ويمثل هذا الرقم نسبة مئوية تقدر بـ 8,6%، وموازاة مع تقديم الخطاطات الخاصة بعملية التقييم، تمّ الطلب من حاملي المشاريع إعداد تقرير وصفي حول العمل المنجز وكذا شرح طابع التثمين الاجتماعي والاقتصادي لعملهم البحثي. حيث تمّ إرسال أزيد من 2200 تقرير مفصل، واعتبر بعض الباحثين في مجال العلوم الأساسية بأنّ عملهم نظري ولا يقضي إلى تثمين اقتصادي، ولهذا فقد اختارت اللجان العلمية للمؤسسات المسيرة أزيد من 1100 مشروع تعتبر ممتازة وقابلة للتثمين.

وقد تمّ تشكيل لجنة وطنية للخبراء من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لإبراز الأعمال المدرجة في منظور قطاعي مشترك والتي يمكن بذلك تثمينها من الجانب الاجتماعي والاقتصادي، حيث اختارت اللجنة الوطنية المتخصصة 312 مشروع قابل للتثمين ذات طابع قطاعي مشترك.

ثالثا- مخابر البحث ودورها في تجسيد البحوث الجامعية وتطبيقها: نصت المادة 19 من رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 هـ الموافق 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على انشاء مخابر بحث خاصة بالمؤسسة أو مشتركة، وتنفيذا لأحكام هذه المادة صدر المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 يحدد قواعد انشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره(**مرسومتنفيذيرقم 99-244**)، هذا الأخير تم الغاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 13 أوت سنة 2019 والمحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها(**مرسوم تنفيذي رقم 19-231**).

واستنادًا إلى أحكام المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 31-192المؤرخ في 13 أوت سنة 2019 والمحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، فإنّ مخبر البحث هو: "كيان بحث يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من أجل تنفيذ محور أو أكثر أو موضوع أو أكثر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي" حيث يمكن إنشاء هذا الكيان البحثي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى، وقد يكون مخبر البحث إما خاصًا بالمؤسسة أو مختلطًا أو مشتركًا، حيث يتمتع بالاستقلالية في التسيير ويخضع للمراقبة المالية البعدية، وقد يمنح لمخبر البحث الخاص بالمؤسسة أو المختلط أو المشترك علامة مخبر بحث الامتياز عندما يبلغ مستوى تطور مرضٍ في مجمل نشاطاته وتكرس علامة الامتياز بموجب قرار وزاري وفقا لعقد- برنامج يتم إبرامه بين مخبر الامتياز والوزارة المكلفة بالبحث العلمي(**المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ،تاريخ الدخول: 2010/01/09 على الساعة: 12:22**).

ويعمل مخبر البحث سواءً الخاص بالمؤسسة أو المختلط أو المشترك على تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في محور بحث علمي معين. وعليه، فإنّ مخبر البحث يضطلع على الخصوص بالمهام التالية:

-المساهمة في تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسجلة في مشروع تطوير مؤسسة الإلحاق (المؤسسة التي ينشأ بها مخبر البحث)،

-المساهمة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث،

-إنجاز دراسات وأعمال بحث لها علاقة بهدفه،

-المشاركة في إعداد برامج البحث في ميدان نشاطاته،

-المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها،

-المساهمة على مستواه، في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج وكذا المنتجات والسلع والخدمات وتطويرها،

-ترقية نتائج أبحاثه ونشرها،

-جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها
-المشاركة في وضع شبكات بحث موضوعاتيه،
-تقديم خبرات وأداء خدمات لصالح الغير طبقًا للتنظيم المعمول به.

وعملاً بأحكام الفصل الثاني والثالث من المرسوم التنفيذي رقم 19231، فإنّ مخابر البحث متعددة الأنماط والأشكال تبعا للأهداف البحثية والإمكانات البشرية المتاحة، ويمكن عرضها كما يلي: مخبر البحث الخاص بالمؤسسة، مخبر البحث المختلط، مخبر البحث المشترك، مخبر بحث الامتياز وسنقتصر على ذكر مخبري البحث المختلط والمشترك لصلتهما بالمحيط الخارجي للجامعة:

1 -مخبر البحث المختلط: مخابر البحث المختلطة وهي التي تنشأ في إطار التعاون لتنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين (02) عموميتين أو أكثر و/أو مؤسسات اقتصادية. ويتم إنشاء مخبر البحث المختلط بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث والوزير المعني حسب الحالة، بعد إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المختلط يحددون بمقتضاها حقوقهم والتزاماتهم لاسيّما منها كيفيات المتابعة والتقييم والتمويل، بعد الأخذ برأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

2 -مخبر البحث المشترك: مخابر البحث المشتركة وهي التي تنشأ في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي نتيجة اشتراك مؤسسة عمومية أو مؤسسة اقتصادية مع مخبر بحث ينتمي إلى مؤسسة أخرى. حيث يتم إنشاء مخبر البحث المشترك بموجب قرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي أو قرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث والوزير المعني حسب الحالة، بعد إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المشترك يحددون بمقتضاها حقوقهم والتزاماتهم لاسيّما منها كيفيات المتابعة والتقييم و التمويل، بعد الأخذ برأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية[36](المرجعنفسه)، وتضم الشبكة الجامعية في الجزائر 648 مخبرا .

رابعا: تجربة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في تفعيل علاقتها بمحيطها السوسيو اقتصادي: تعد جامعة مسيلة رائدة في مجال تطبيق آليات انفتاح وتأثير الجامعة على المحيط، وذلك من خلال الآليات التالية:

1- بيت المقاولاتية،

2- مركز المسارات،

3- مكاتب الاتصال مؤسسة/جامعة،

4- مرصد إدماج خريجي جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا(**ملف التعليم العالي في الجزائر، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين، مرجع سابق).**

5- **اتفاقيات التعاون والتوأمة:** مع المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية المتواجدة بمحيط الجامعة لتمكين الطلبة من إجراء التربصات والتوظيف بعد التخرج، وكذا تمكين هذه المؤسسات من

الاستفادة من البحوث الجامعية في تطوير نشاطها وتحسين إنتاجها، وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى جهود جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في الانفتاح على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، حيث قامت بإبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الناشطة بإقليم ولاية المسيلة نذكر منها:

أ- اتفاقية مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتضمنالتعهد بالعمل معا من أجل الشروع في تجسيد " دعم المجتمع الطلابي نحو إنشاء مؤسساته الاقتصادية"

ب- اتفاقية مع مؤسسة بعلي للصناعات الميكانيكية .

ج- اتفاقية مع مصنع لافارج لصناعة الاسمنت، وتسمح هذه الاتفاقية بزيارات ميدانية لمختلف المواقع الإنتاجية عبر المصنع، من خلال إقامة تربصات مختلفة للطلبة المقبلين على التخرج في مختلف الأطوار لإعداد المذكرات الجامعية كما تؤكد الاتفاقية تأسيس لجنة بين الجامعة والمصنع تعمل على اقتراح مواضيع للدراسة ذات علاقة بالواقع وإتاحة فرصة تأطير ثان بالمصنع حسب التخصصات المتوفرة، كما يمكن للمصنع الاستفادة من أبحاث وتجارب الطلبة، ممّا ينعكس ايجابيا على مستوى تحسين أداء المصنع ونشاطه.

د- اتفاقية تعاون مع الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحوث و التطوير التكنولوجي (**ANVREDET**) وتهدف هذه الاتفاقية لتشجيع الابتكارات من خلال نتائج البحوث المنجزة .

هـ- اتفاقية تعاون مع شركة المنهل بالإمارات العربية المتحدة.

و-اتفاقية شراكة مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية الجزائرية(**INRAA**)، بالنظر إلى أهمية المجال الفلاحي والأمن الغذائي في الوقت الراهن، باعتبار منطقة المسيلة منطقة معروفة بالنشاط الفلاحي من أجل الإسراع في تنفيذ المشروع المتفق عليه للنهوض بالثروة الفلاحية وكذا إعطاء دفعة نوعية للبحث العلمي لجامعة المسيلة و ذلك بتظافر الجهود و الكفاءات الجامعية .

ز- اتفاقية مع مصنع سويح لصناعة الآجر (**BRIMATEC**) (**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة تاريخ الدخول: 2019/04/30،الساعة : 11:22**).

6- مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية (BLUE): في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، ولأول مرة في تاريخ جامعة المسيلة يتم إنشاء هذا المكتب الذي يقوم بالربط والتواصل مع الطلبة المتخرجين القدامى من جامعة محمد بوضياف المسيلة، ويختص مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية بمهمة القيام باستقصاءات للعديد من الأهداف من بينها متابعة خريجي الجامعة القدامى، وتجرى هذه الاستقصاءات بعد سنة أو سنتين من تخرج كل دفعة حيث يتمحور الغرض منها حول إجراء تحليل لمختلف مسارات خريجي جامعة محمد بوضياف المسيلة، ممّا يتيح إعداد تقارير تستغل لتوجيه الطلبة في اختيار تخصصاتهم وتكييف عروض التكوين

مع سوق العمل، كما يعتبر مكتب الربط الذي يقوده فريق من المختصين في الإعلام الآلي و الإحصاء أداةً للمساعدة على اتخاذ القرار، ومن هذا المنظور، تتمثّل مهمته في استشارة مختلف مكونات الأسرة الجامعية (من طلبة وأساتذة وموظفين) بشأن المسائل المتعلقة بالتقييم من أجل التحسين المستمر للعديد من الجوانب المختلفة للنشاط الجامعي الداخلي (التعليم و البحث والحياة الجامعية والبنية التحتية والتعاون الدولي والعلاقة مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي والحوكمة.

يتمثل دور هذا المكتب في تقديم معلومات موثوقة داخليا (للإدارة ومسؤولي التكوين وغيرهم) وخارجيا (طلبة الثانويات والطلبة الجامعيين والخريجين القدامى والمستخدِمين ...) فيما يخص الإدماج المهني للخرّجين، ومسارات تكوين الطلبة وإمكانيات قابلية التشغيل، وهو أداة مساعدة على توجيه مسار الجامعة والكليات والمعاهد وكذلك لمسئولي التكوينات، وتأتي خلاصة الاستقصاءات في شكل نشرة سنوية.(**المرجع نفسه**).

7- استحداث تخصص ليسانس- ماستر مدمج طاقات متجددة وبيئة بعنوان السنة الجامعية 2020/2019، والذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى الجامعات الجزائرية، ويكون التسجيل فيه وطنيا أين يتم تسجيل 30 طالب فقط.

8- إنشاء حاضنات أعمال في الجامعة بالشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي: ،يصفها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 مبأنّها:" تمثّل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطوّرين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها"(**المكتب الاقليمي للدول العربية،2003 ص101**)، وهي موجهة لطلبة الجامعة (الأولوية لطلبة السنوات النهائية السنة الثالثة ليسانس وطلبة السنة الثانية ماستر) من جميع التخصصات والموجودة على مستوى كليات الجامعة وتتاحل طلبة الدكتواره ممّن يرغبون في إنشاء مشاريع تكنولوجية أو منشآت أعمال صغيرة الفرصة لذلك إنهم أراد وذلك، وبتاريخ 17جويلية 2019 تم عقد اتفاقية شراكة لتنصيب حاضنة الأعمال بجامعة مسيلة مع أربع شركات اقتصادية، تتمثل في: شركة حضنة سولار،شركة حضنة للحليب، شركة قناعة للمنتجات الغذائية، شركة حضنة للبيئة والرسكلة.

**المطلب الثاني: الجهود التي بذلتها الدولة لتشجيع إدماج وتشغيلية خريجي الجامعة :**تتمثّل في عدة آليات وأجهزة نوجزها فيمايلي:

*-الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1990 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تنتشر فروعها في كافة المدن الجزائرية ،وتعمل على تنظيم سوق العمل،وهي أيضا وسيط بين طالبي العمل وأصحاب العمل**(كاهي مبروك،جوان2016،صص 307،308).**

*-وكالة التنمية الاجتماعية :(**ADS**) تم إنشاؤها سنة 1996 وكان هدفها دعم الفئات الهشة و المحتاجة والمساهمة في التخفيف منحدّة البطالة الناجمة عن مفاوضات صندوق النقد الدولي والتوصيات التي قدّمها،لاسيما تلك المتعلقة بغلق المصانع العمومية وتسريح مئات الآلاف من العمال وتأثير السلبي لذلك على الوضع الاجتماعي للجزائريين.

*- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**أنشئت سنة 2004تعمل على دعم أصحاب المبادرات الفردية وتقديم قروض للشباب البطال،حتّي تمكّنوا من مباشرة مشاريعهم ودعم مؤسساتهم ومرافقتهم من خلال تقديم المشورة.

*-**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):**أنشئت سنة 1997، وهي من الهيئات والبرامج التي تعوّل عليها الحكومة الجزائرية لامتصاص البطالة والحد من تفاقمها، فهي تشجّع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة بهم وتعمل على دعمها من خلال القروض و تسيير الأمور الإدارية(**المرجع نفسه،ص 308).**

إنّ التّعاون بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة أمر لابد من تحقيق هب ما يخدم التطوير التكنولوجي لهذه المؤسسات،وذلك من خلال البحوث المموّلة من قبل الأخيرة التي يتولى إنجازها الباحثون الجامعيون وفق نظرة محددة لمتطلبات التنمية،وهذا بترقية القدرة التنافسية للمؤسسات المنتجة ،فالجامعة من جهة مطالبة بتطوير الإطار القانوني الذي يسهّل المهمة ويفتح المجال أمام هيئة التدريس للعمل وإبراز معارفهم،ومن جهة أخرى،فالمؤسسات مطالبة بقبول مبدأ المساهمة في تمويل البحث العلمي، وعليه فإنّ تفعيل العلاقة والاتصال بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل عموما يتطلب مايلي (**زينب دهيمي،مرجع سابق،ص 11**):

*-اعتماد مبدأ "العقود البحثية" في تخطيط وتنفيذ مشاريع بحوث أساتذة الجامعة وطلاب الدراسات العليا،لتكون بحوثاً موجهة لخدمة المؤسسات الاقتصادية وحل مشاكلها وتطوير من توجها وبتمويل منها.

*- إصدار التشريعات التي تؤمّن إجراء البحوث من ناحية تمويلها وصرف إيراداتها بعيدا عن التعقيدات الإدارية.

*- تخصيص حوافز مناسبة للقائمين على البحوث.

*- توجيه جانب من البحوث الجامعية إلى البحوث التطبيقية التطويرية.

*- تزويد المؤسسات الاقتصادية و الخدماتية بملخصات الأبحاث والرسائل الجامعية المتميّزة بشكل دوري للاستفادة منها في المجال التطبيقي.

*-اعتماد نظام الإشراف المشتركتين الباحثين الجامعيين والمختصين في المؤسسات المستفيدة وتشكيل لجان مشتركة لمناقشة البحوث العلمية(**المرجع نفسه،ص 12).**

*-إنشاء هيئة استشارية لدى الجامعة مهمته اتبادل المعلومات وتقديم الاستشارات التي تطلبها المؤسسات اللاّزمة للتخطيط للبحث العلمي وتيسير حصول الباحثين على المعلومات.
*- العمل على توفيرا لإحصاءات والبيانات اللازمة من المؤسسات وقطاعات الأعمال التي يتم التطبيق عليها، وتكون متوفرة لدى الجامعة.
*-الاهتمام بجانب التوثيق ونشر البحوث وتوفير المعلومات العلمية باستخدام نظم شبكات المعلومات الحديثة التي تربط الجامعات ومراكز البحوث بالدولة ببعضها البعض وتربط الجامعات ومراكز البحوث بالمؤسسات الاقتصادية وقطاعات الأعمال.

**خاتمة:**

إن موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه ،لكنه مطروح عالميًا فيهذا الوقت باعتباره أمر يجب إبرازه ومأ سسته وتضمين هبشكل ملموس في من اهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها ،ويستدع يهذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى،حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر إستراتيجيتنا فسيخدم المجتمع وقضاياه،من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجها لمجتمع وإيجاد الحلو للها، بإتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة.

وسعت الدولة الجزائرية من خلال الجامعة إلى تفعيل العلاقة التكاملية والمشاركة المجتمعية للجامعة في خدمة المجتمع وتحسس انشغالاته ومشاكله والعمل على حلها والتأثير في المجتمع وجعل الجامعة مركز إشعاع على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، حيث عملت الجامعة الجزائرية منذ إنشائها على تزويد المجتمع والنسيج الاقتصادي والاجتماعي العمومي والخاص بالمورد البشري الذي يعد العنصر الفعال والمؤثر في سير المرافق والمؤسسات .

ومواكبة للتطورات والمستجدات العالمية في ميدان التعليم والتكوين العاليين سارعت الجزائر إلى التكيّف مع هذا الحراك، من خلال تبني مقاربة إصلاح التعليم العالي وفق نظام ل م د لمحاولة إعطاء مقروئية أكثر للشهادة الجامعية الجزائرية وتفعيل التكوين الجامعي وربطه أكثر بالمجتمع عن طريق مرونة عروض التكوين والانفتاح على الاحتياجات الحقيقية لسوق الشغل، إلا انه ورغم النية الحسنة والمسعى الايجابي لهذا الإصلاح فسرعان ما بدأت تظهر بوادر فشله وقصوره في تحقيق أهدافه من خلال كثرة عروض التكوين وعدم انسجامها استمرار المشاكل السابقة الموجودة في النظام الكلاسيكي، كأزمة التوظيف، هجرة الأدمغة،ضعف تأثير الجامعة في المجتمع ...، لذلك ينبغي مراجعة هذا الإصلاح والتفكير في حلول عملية وعاجلة لتوطيد وتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، لتسترد الجامعة مكانتها الريادية والقيادية في فواعل ومكونات المجتمع.

## قائمة المراجع

### أولا- بالعربية


1. أدوارد، بو شامب (1985)، التربية في اليابان المعاصرة ، ترجمة محمد عبد العليم مرسى ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض.
2. أيمن يوسف (2008/2007)، تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق المستقبلية مذكرةماجستير ، تخصص علم الاجتماع السياسي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 54 .
3. دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 128 طريق محمد قاسم، المدنية الجزائر العاصمة، الجزائر ص 4،5، متوفر على الموقع الالكتروني www.dgrsdt.dz : تاريخ الدخول: 2020/01/09 على الساعة: 12:22.
4. زينب دهيمي (2012)، مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية، مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي المنظم من قبل قسم العلوم الاجتماعية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة، متوفر على الرابط: ‹ watfa.net 2019/06/11 download-attachment
5. شمسان بن عبد الله المناعي (26 نوفمبر 2013)، أزمة العلاقة بين الجامعات في الدول العربية ومجتمعاتها (تعليم تقليدي مشدود إلى الماضي وموازنات بائسة للبحث العلمي)،جريدة الشرق الأوسط، متوفر على الرابط الالكتروني:https://aawsat.com/home/article/10972
6. طارق عبد الرؤوف محمد عامر (2007)، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة،(بدون دار وبلد النشر) https://alhadidi.files.wordpress.com › 2010/12
7. عايدة بكير(26-09-2011)، تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة.ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المسؤولية المجتمعية

للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة: مدينة نابلس.: www.qou.edu/arabic/conferences/socialresponsibilityconf/dr_ayddaBakeer.pdf

8. العيسوي عبد الرحمن محمد(1999)، تطوير التعليم الجامعي العربي: دراسة حقلية (الإسكندرية: منشأة المعارف) ص 10.

9. عبد الله كبار(سبتمبر 2014)، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق(مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس عشر)، ص 308 .

10. قانون رقم 15- 21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 71.

11. قانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 هـ الموافق 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62 .

12. قانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 04 أفريل 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24.

13. كاهي مبروك (جوان 2016) إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون(كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الخامس عشر).

14. كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر في الندوة الوطنية للجامعات بتاريخ: 29 جويلية 2017.

15. لامية حروش، محمد طوالبية (جانفي 2018)، البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية العدد التاسع عشر.

16. مجدي عزيز إبراهيم(2002)، المنهج التربوي وتحديات العصر،(القاهرة: عالم الكتاب الحديث) .

17. محمد أحمد شاهين (2011 )، لمسؤولية المجتمعية (جامعة القدس المفتوحة أنموذجا دراسة وصفية وتحليلية)، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله فلسطين.

18. مرسوم تنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1440 الموافق 13 غشت سنة 2019 والمحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51.

19. مرسوم تنفيذي رقم 99-244 مؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر 1999 يحدد قواعد انشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 .

20. مكتب التربية العربي لدول الخليج(1987) : تطور التربية في الصين، الرياض .

21. ملف التعليم العالي في الجزائر، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، منشور بموقع وزارة التعليم العالي الجزائريةعلى الرابط الالكتروني: www.mesrs.dz.

22. مهنا بن عبد الله الدلامي، صلاح سامي جاد، ورقة عمل بعنوان الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية (المعايير العالمية الآليات، استراتيجيات التعليم والتجارب)، متوفر على الرابط الالكتروني:

2017/02 › uploads › wp-content › iefpedia.com › تاريخ الدخول: 2019/05/21

23. الموقع الالكتروني لجامعة التكوين المتواصل في الجزائر على الرابط الالكتروني: http://www.ufc.dz/ar/?page_id=186تاريخ الدخول: 2020/01/08 على الساعة: 11:25.

24. الموقع الالكتروني لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة على الرابط الالكتروني :http://www.univ-msila.dz/ar.

25. الموقع الالكتروني للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الرابط الالكتروني: http://www.dgrsdt.dz/v1/?fc=PSE، تاريخ الدخول: 2020/01/08 على الساعة: 14:33.

26. الوظيفة الثالثة للجامعات(2014)، منشورات وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، متوفر على الرابط الالكتروني: www.moe.gov.sa › docs › Doc1

27. يعقوب عادل نصر الدين، سناء علي شقوارة، محمد محمود الحيلة(ديسمبر 2012) درجة تحمل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المدنيمجلة تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، المجلد (2)، العدد (2) .http://www.yacoubnasereddin.com/site_media/media_downloads/18.pdf

**ثانيا- باللغة الأجنبية**

1. Pride, M. W. & Ferrell. C.O., (1997), *Management Concepts & strategies*;Edition 9th ed, Published BostonUnited States of America: Houghton, Mifflin Company.